https://doi.org/10.61353/ma.0250257

التواجـد العسكري التركيّ في شمـال العراق وأثـره على الأمن الوطنـي

Turkish Military Presence in Northern Iraq and Its Impact on National Security

م.م. رفـل اياد صـالـح
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية_ جامعة بغداد
rafal.a@cis.uobaghdadu.iq

تاريخ استلام البحث 2026/2/8 تاريخ ارجاع البحث 2026/2/26 تار يخ قبول البحث 2026/3/7

يعد التواجد التركيّ في شمال العراق أحد الملفات الإقليمية المعقدة التي تؤثر على الأمن الوطني العراقي، لا سيّما في ظل استمرار العمليات العسكرية التركيّة داخل الأراضي العراقية منذ تسعينيات القرن الماضي بذريعة ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني (PKK). يتناول البحث سبب هذا التواجد التركيّ في أراضي العراق ولا سيّما في الجزء الشمالي منه، ودوافع الاستراتيجية التركيّة المتمثلة بمصالحها الاقتصادية والأمنية، والسيطرة على مناطق استراتيجية غنية بالموارد المائية والنفطية. فضلاً عن الانعكاسات الأمنية لهذا التواجد، بما يمثل خرقاً لسيادة العراق، ومحاولة توظيف الأدوات الدبلوماسية والقانونية للحد من التدخلات الخارجية، بما يحافظ على الأمن الوطني والسيادة العراقية.
الكلمات المفتاحية: التواجد العسكري التركي، الأمن الوطني العراقي، السيادة الوطنية، شمال العراق، حزب العمال الكردستاني (PKK).

The Turkish presence in northern Iraq is one of the complex regional files that affect Iraq's national security, especially in light of the continuation of Turkish military operations inside Iraqi territory since the 1990s under the pretext of pursuing elements of the Kurdistan Workers' Party (PKK). The research examines the reason for this Turkish presence in the territory of Iraq, especially in the northern part of Iraq, and the motives of the Turkish strategy represented in its economic and security interests, and control of strategic areas rich in water and oil resources. In addition to the security repercussions of this presence, which constitutes a violation of Iraq's sovereignty, and the attempt to employ diplomatic and legal tools to limit foreign interventions in a way that preserves national security and Iraqi sovereignty.
Keywords: Turkish Military Presence, Iraqi National Security, National Sovereignty, Northern Iraq, Kurdistan Workers' Party (PKK).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250257

المقدمة

يُعد التواجد العسكري التركيّ في العراق أحد أبرز القضايا الجيوسياسية التي أثارت جدلاً واسعاً في العقود الأخيرة، خاصة في ظل العمليات العسكرية المستمرة لتركيا ضد حزب العمال الكردستاني (PKK) في شمال العراق. هذا التدخل العسكري، الذي يتجسد عن طريق إنشاء قواعد عسكرية داخل الأراضي العراقية، يطرح إشكالات عديدة تتعلق بالسيادة الوطنية، والتوازن الإقليمي، والأمن الوطني العراقي.

ومنذ إطلاق أول عملية عسكرية تركية في أيار/ مايو العام 1983 خارج حدودها بالاتفاق مع الحكومة العراقية ضد عناصر حزب العمال التركيّ المتواجدة في المناطق الجبلية في شمال العراق، استغلت تركيا تواجدها لتقيم قواعد ثابتة لها داخل الأراضي العراقية، كما ضاعفت القواعد العسكرية على الشريط الحدودي مع العراق وداخل حدوده، رغم أنها – إقليم كردستان – محمية بموجب قرارات الأمم المتحدة بخط العرض 36، وأن دخولها تحت ذريعة الاستشارة أو التدريب أو القتال يخالف أحكام القانون الدولي بعيداً عن الهدف من التوغل في الأراضي العراقية. ومن هذا المنطلق، يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر هذا التواجد على الأمن الوطني العراقي، من خلال دراسة أبعاده السياسية والعسكرية والأمنية.

أولا: أهمية البحث:

يسعى البحث إلى تحليل الدوافع التركيّة لإنشاء قواعد عسكرية في العراق، ودراسة تأثير التواجد العسكري التركيّ على الأمن الوطني العراقي من الناحية الأمنية، والسياسية، وتقديم توصيات لمعالجة التداعيات الناجمة عن هذا التواجد وتعزيز السيادة العراقية.

ثانيا: هدف البحث:

يُسهم البحث في إثراء الدراسات الأكاديمية المتعلقة بالسياسات الأمنية الإقليمية، كما يساعد صناع القرار العراقيين على فهم تداعيات التواجد التركيّ واتخاذ إجراءات مناسبة للحفاظ على الأمن الوطني.

ثالثا: إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول التساؤل الرئيس: ما هو تأثير التواجد العسكري التركيّ في العراق على الأمن الوطني العراقي، وما هي التداعيات السياسية، والعسكرية المترتبة على ذلك؟ وينبثق عنه تساؤلات فرعية عدة هي:

1. ما هي الأهداف الاستراتيجية لتركيا من التواجد العسكري في العراق؟
2. كيف يؤثر هذا التواجد على السيادة الوطنية العراقية؟
3. ما هي التداعيات الأمنية والعسكرية لهذا التواجد على الوضع الداخلي في العراق؟
4. كيف يمكن للعراق التعامل مع هذا التحدي من خلال الوسائل الدبلوماسية والعسكرية؟

رابعا: فرضية البحث:

يفترض البحث أنه كلما زاد التواجد العسكري التركيّ على أرض البلد، كلما أثر سلباً على الأمن الوطني العراقي وزاد من التوترات الداخلية، وإعادة تشكيل التوازنات العسكرية في المنطقة، وبالنتيجة يؤدي إلى تداعيات أمنية وسياسية طويلة الأمد.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

خامسا: حدود البحث:

حدد البحث ضمن الإطار الزمني الذي يبدأ من فترة ثمانينيات القرن الماضي وبداية أول عملية عسكرية تركية داخل الأراضي العراقية وحتى عام 2025 وبداية نزع السلاح من قبل حزب العمال الكردستاني (PKK)، في حين أنّ الحدود المكانية تتحدد في الجزء الشمالي من العراق، إذ يتركز التواجد العسكري التركيّ فيها ولا سيما في أربيل، وكركوك، ونينوى، ودهوك.

سادسا: مناهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي لدراسة أبعاد التواجد العسكري التركيّ وتأثيره على الأمن الوطني العراقي، فضلًا عن المنهج التاريخي لتتبع تطور التدخل التركيّ في العراق. كما سيتم استخدام منهج دراسة الحالة عن طريق تحليل القواعد العسكرية التركيّة في العراق وأثرها على المناطق المحيطة بها.

سابعا: هيكلية البحث:

تنقسم هيكلية البحث على مبحثين، يتناول المبحث الأول: السياقات التاريخية للتواجد التركيّ في العراق، والذي يتفرع على مطلبين، الأول: مفهوم التواجد الأجنبي، أما الثاني: تسويغ التواجد التركيّ في العراق. أما المبحث الثاني: الأثر الأمني للتواجد التركيّ في العراق، أيضاً يتفرع على مطلبين، الأول: الانعكاسات الأمنية للوجود التركيّ، أما الثاني: مستقبل التواجد التركيّ، فضلاً عن الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

السياقات التاريخية للتواجد التركيّ في العراق

اتسمت العلاقات العراقية التركيّة بطبيعتها المتباينة بين الشد والجذب، فمنذ قيام الدولة التركيّة عام 1923، كانت علاقاتها مع الدول العربية بالفتور. وبالنسبة للعراق، فإن أول تبادل دبلوماسي بين البلدين حدث عام 1928 عندما أرسل العراق المبعوث الدبلوماسي (صالح نجدت) إلى أنقرة في 16 كانون الثاني/ يناير من العام نفسه، وبالمقابل أرسلت تركيا (قيألب) قائماً بالأعمال إلى بغداد في 21 كانون الأول/ ديسمبر من العام 1929 (النعيمي، 2010، الصفحات 15-16).

ومن هنا بدأت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في المجالات جميعها السياسية منها والاقتصادية، والأمنية، فتشير العديد من المؤشرات إلى تنامي الدور التركيّ والتوجه نحو ترقية مكانتها وزيادة قوتها وفقاً لاستراتيجيتها لعام 2023 (النعيمي، 2010، صفحة 69).

المطلب الأول: مفهوم التواجد الأجنبي

في البداية، تجدر الإشارة إلى أن الهجوم المسلح لا يشترط أن ينبثق من دولة، إذ يمكن أن تنطلق الهجمات المسلحة من جهات غير الدول كالجهات الفاعلة، التي تشترك فيها الدولة بدرجة معينة من المسؤولية، وهذا الأخير غالباً ما يوصف بأنه "عدوان عسكري غير مباشر"، تنفذه وكلاء دولة ما.

وعندما نطبق مفهوم التواجد التركيّ في العراق، نجد أن التحركات التركيّة داخل الأراضي العراقية لم تعد محصورة بالعمليات الحدودية، بل امتدت إلى مشروع أمن قوميّ تركيّ طويل الأمد. إذ تدعي تركيا أن تدخلها العسكري مجرد ملاحقة لتنظيم حزب العمال الكردستاني (PKK)، إلا أن نمط التوغل وطريقة توزيع القوات تظهر نوايا تتجاوز ملاحقة التواجد الكردي، إلى إعادة ترسيم للنفوذ التركيّ في شمال العراق (الوحيلي، 2025، صفحة 1).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250257

هذا يخالف ما جاء في نطاق المادة 2/الفقرة 4 من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يتضمن حظراً شاملاً على التهديد باستعمال القوة، أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية، أو الاستقلال السياسي لأي دولة، أو بأي طريقة أخرى لا تتفق مع أغراض الأمم المتحدة. وكما هو معروف، فإن ميثاق الأمم المتحدة ينص على استثناءين فقط: إما أن يكون استخدام القوة مأذوناً من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أو أن يشكل ممارسة للحق الطبيعي في الدفاع عن النفس، وفقاً لما جاء في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص: (ليس في هذا الميثاق ما ينتقص من الحق الطبيعي للفرد أو الدفاع الجماعي عن النفس في حالة وقوع هجوم مسلح ضد عضو في الأمم المتحدة، إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة من أجل الحفاظ على السلم الدولي والأمن. التدابير التي اتخذها الأعضاء في ممارسة حق الدفاع عن النفس هذا يبلغ فوراً بها مجلس الأمن) (Ruys, 2008).

وهنا يطرح السؤال: إلى أي مدى يفي التدخل التركيّ بمعايير المادة 51، كما تم تفسيره واستكماله من قبل العرف الدولي؟

إن شرط وقوع هجوم مسلح يشكل جزءاً لا يتجزأ من موضوع حق الدفاع عن النفس، وهذا يثير سؤالين، أحدهما يتعلق بمنظور الاختصاص الموضوعي، والآخر بجانب الاختصاص الشخصي. ووفقاً لمحكمة العدل الدولية، يجب التمييز بين أشكال استخدام القوة، فمجرد حوادث الحدود لا تفعل المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، في حين يرى آخرون بأن أي استخدام للقوة قد يعدّ هجوماً مسلحاً، وهذا قد تنشط الهجمات الأصغر أيضاً الحق في الدفاع عن النفس (Ruys, 2008). وعليه، وبغض النظر عن الفجوة الدقيقة بين المادتين 2 و51 من ميثاق الأمم المتحدة، وتكرار هجمات حزب العمال الكردستاني (PKK) عبر الحدود وما نتج عنها من عدد القتلى، لا يترك مجالاً للشك في أن تركيا نفذت هذه الهجمات عمداً (Ruys, 2008).

فعند التحول إلى شرعية التدخل التركيّ، نجد أن الضربة الأولى رغم حجم العمليات إلا أنها احتاجت إلى توفير أساس قانوني واضح لسلوكها. فالرئيس (غول) عبّر بأن بلاده لها الاستعداد والحق للتدخل في شمال العراق. وبعدها بدأت تركيا بمرحلة جديدة في 21 فبراير 2008 سميت بـ(عملية الشمس)، فأرسلت آلاف القوات البرية في شمال العراق، مدعومة بالطائرات والمدفعية (Ruys, 2008).

المطلب الثاني: تبرير التواجد التركيّ في العراق

بعدما ظهر حزب العمال الكردستاني (PKK) للوجود في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 1978 في سوريا، وانتقل إلى العراق في الجزء الأقصى شمال غرب العراق، مستغلاً آنذاك الوضع في البلد وحربه مع جارته إيران، فأنشأ منذ بداية العقد الثامن من القرن الماضي متخذاً من سلسلة جبال قنديل الواقعة بين حدود كل من تركيا والعراق وإيران مقراً له. ومنذ ذلك الوقت أصبح وجوده قضية معقدة بين العراق وتركيا (إلياس، 2024، الصفحات 4-5).

فتاريخياً، منذ آب/أغسطس من العام 1984 تواجه تركيا حركة التمرد الكردي المسلح في مناطق الجنوب والشرق من البلاد – تركيا – ذات غالبية كردية، العمليات المسلحة لحزب العمال الكردستاني التركيّ (PKK)، ما جعل المؤسسة العسكرية تحرص على الدوام في مواجهة حزب العمال الكردستاني التركيّ والحيلولة دون السماح له بتهديد الأمن القوميّ ووحدة البلاد (علي، 2009، صفحة 64).

فبدأت تركيا تحرص على حماية حدودها من توغل حزب العمال الكردستاني (PKK) من الأراضي العراقية، وفي نفس العام سمح لها أن تتوغل في عمق 5 كم داخل الأراضي العراقية لملاحقة الحزب نتيجة مذكرة التفاهم بين البلدين، رغم أن سريانها هي عاماً واحداً فقط، إلا أنها أصرت على بقائها مستغلة في ذلك عدم سيطرة العراق على الأراضي الشمالية بسبب

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250257

قرارات مجلس الأمن الدولي والتي حظرت الطيران فوق هذا الجزء، فضلاً عن منع الجيش العراقي من دخولها ولا سيما بعد غزو الكويت في آب/ أغسطس من العام 1990 (إلياس، 2024، الصفحات 4-5).

وفي 15 كانون الثاني/ يناير من العام 1991، وقبل انتهاء حرب العراق على الكويت، قام رئيس الوزراء الأسبق (تورجوت اوزال) بأمر رئيس الأركان التركيّ آنذاك الفريق أول (نجيب تورمتاي) بدخول القوات العسكرية التركيّة إلى أراضي العراق من جزءه الشمالي وحتى أراضي الموصل وكركوك، بحجة وضع حد لأكراد العراق وحزب العمال الكردستاني (PKK) تحت إشراف تركيا ضمن ما يعرف بـ(خطة اوزال العثمانية الجديدة) (إلياس، 2024، صفحة 55). فقد بنى حزب العمال الكردستاني (PKK) في تسعينيات القرن الماضي المعسكرات على طول حدود العراق الجبلية مع إيران وتركيا، مستغلاً مدة الحظر التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية في شمال العراق، فكانت تركيا تطالب من العراق مراراً وتكراراً بعمليات توغل عسكرية تستهدف معسكرات الحزب، مما أثار انتقادات شديدة من جانب العراق على خلفية انتهاك سيادتها (Cagaptay et al., 2024). ينظر الخريطة (1) توضح مناطق التواجد التركيّ في العراق.

خريطة (1) مناطق الوجود التركيّ في العراق

المصدر: رائد الحامد، تطورات الوجود العسكري التركيّ في العراق وتداعياته المحتملة، (مركز الجزيرة للدراسات، شبكة المعلومات الدولية، 27 كانون الأول/ ديسمبر 2015). او على الرابط:

https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/migration/ResourceGallery/media/Images/2015/12/27//20151227124911697 34_

ومنذ ذلك الحين -- شهر آب/ أغسطس من العام 1991 ولغاية احتلال العراق عام 2003، قامت تركيا بعملياتها العسكرية المتكررة في أراضي العراق الشمالية، إلا أن انسحابها في عام 1995 لم يكن بالشيء السهل، فقد نفذت قبل يوم انسحابها عملية الفولاذ من العام نفسه، وهذا يعني مدى توسع الأطماع التركيّة في العراق. وبحسب المصادر التركيّة، فإنّ أول نقطة عسكرية تركية تم إنشاؤها كان في عام 1994 في قضاء صلاح الدين التابعة لمدينة أربيل والتي تبعد عن مركز المحافظة نحو 25 كم، ويوجد فيها سرية (TIM) من القوات العسكرية الخاصة (علي، 2009، صفحة 57).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250257

وقد أسفرت حرب الخليج الثانية عام 1990 عن تورط الجانب التركيّ في القضية الكردية في شمال العراق، إذ ساهمت قاعدة (Incirlik) الأمريكية في تركيا من إقامة حكم ذاتي للأكراد بمعزل عن سيطرة الحكومة المركزية في بغداد، مما سبب قلقاً وتوتراً لدى المؤسسات السياسية والعسكرية التركيّة ولا سيما في شمال العراق الذي يسكنه الغالبية الكردية. وفي كانون الأول/ يناير من العام 1993 نشرت جريدة (جمهوريت) عنوان مقالة (جاراتنا الرقيات تهددنا) بقلم (صاري اوغلو)، إذ أكد فيه أن العراق يهدد أمن تركيا واستقراره عن طريق تأييده لعمليات حزب العمال الكردستاني التركيّ (PKK) (علي، 2009، الصفحات 66 و70).

وعندما انهارت آخر حركة تمرد عام 1999، عندما قبض على (عبد الله أوجلان) زعيم حزب العمال الكردستاني، وتراجع الحزب إلى شمال العراق عقب هزيمته عام 1999، تم استئناف القتال في عام 2004 مما أدى إلى صدمات عديدة وانشقاقات داخلية (باركي، 2005، الصفحات 3-4).

وبعد التغيير في العراق عام 2003، وقع العراق مذكرات تفاهم مع جارته تركيا في أيلول/ سبتمبر من العام 2007 وسميت بـ(المجلس الأعلى للتنسيق الاستراتيجي بين البلدين)، وتضمنت التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية، فضلاً عن التفاهم الأمني، إذ طرحت تركيا أن يسمح لها بالدخول للأراضي العراقية بعمق 35 كم، إلا أن العراق رفض الطرح التركيّ (إلياس، 2024، صفحة 4).

وبذلك احتفظت تركيا بعدد قواتها المحدود في الأراضي العراقية، إلا أنّ العمليات العسكرية التركيّة بدأت بالتوسع منذ شهر تموز/ يوليو من العام 2024، بحجة ملاحقة حزب العمال الكردستاني (PKK)، فقامت بإنشاء نقاط مراقبة في مدينة دهوك، كما أسست قواعد عسكرية على جبل متين وقرب جبل غارا، وتجاوز التوغل التركيّ إلى مسافة 40 كم (إلياس، 2024، الصفحات 5-6).

كما توزعت المعسكرات التركيّة وقواعدها في شمال العراق لتبلغ 19 معسكراً تركياً، و11 قاعدة عسكرية تركية، وبعدد جنود وضباط تجاوز 7000 يتوزعون في محافظات أربيل ودهوك. وفي عام 2015 تم استحداث معسكرات كمعسكر زمار للتدريب، وتحويل معسكرها في حرير جنوبي مدينة أربيل إلى قاعدة، وبناء قاعدة سيدكان وبضع مقرات في ديانا وجومان القريبتين من جبال قنديل، فضلاً عن معسكرات إضافية في كل من بعشيقة وصوران وقلعة جولان (الطيار، 2022).

ومما سبق، نجد أن تدخل القوات التركيّة وتوغلهم في الأرض العراقية يثير تساؤلات حقيقية ومخاوف طبيعية إزاء العمل العسكري التركيّ كونه انتهاكاً لسيادة العراق وخرقاً سافراً لمبدأ مهم في العلاقات الودية بين الدول. ورغم الاحتجاجات العراقية المتكررة والرافضة لمثل تلك التدخلات بقوة السلاح داخل العمق العراقي (الخاقاني، 2020)، وهنا سؤال يطرح نفسه: لماذا تسعى تركيا للحفاظ على تواجدها في شمال العراق؟ والجواب يظهر لنا على شكل تسويغات لوجودها لتحقيق أهداف تسعى إليها (مركز المستقبل، 2018):

1. وقف التسلل الكردي: فالوجود التركيّ هو في الأساس لاستهداف مواقع انتشار عناصر حزب العمال الكردستاني، إذ أشار الرئيس التركيّ (رجب طيب أردوغان) أن: "هدفنا هو تجفيف أكبر مستنقع للإرهاب في جبال قنديل التي تعد تهديداً ضد تركيا وشعبها".
2. عرقلة الاتصال الكردي: إذ تسعى تركيا إلى قطع قنوات التواصل بين الجماعات الكردية في تركيا، وسوريا، وإيران، والعراق، ولا سيما أن التطورات الأمنية التي شهدتها المنطقة في العراق وسوريا عززت طموح الأكراد تجاه هذا المشروع.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

3. تدمير البنية العسكرية للأكراد: تشير التحركات الأولية للجيش التركيّ في جبال قنديل إلى استهداف 12 موقعاً مركزياً للقيادة الكردية لحزب العمال الكردستاني (PKK)، في منطقة تبدأ من محافظة دهوك وتنتهي في المثلث العراقي–التركيّ–الإيراني.
4. إقامة محاور دعم لوجستية: لا سيما في المناطق التي تمتد من الحدود إلى دهوك وأربيل وباتجاه التقاطع مع حدود الموصل، والتي تتبنى توجهات معارضة للتمدد الكردي، إذ تشير بعض التقارير إلى محاولات مستمرة من تركيا للوصول إلى نقاط الاتصال هذه لمنع التمدد على غرار ما جرى في مناطق غرب سوريا.

المبحث الثاني

الأثر الأمني للتواجد التركيّ في العراق

إن وجود عناصر (PKK) في شمال العراق هي معضلة أمنية بالنسبة لتركيا، فمنذ حصول الحكم الذاتي للأكراد في عام 1991، وبعدما حدث التغيير في العراق بعد عام 2003، ووصول (حزب العدالة والتنمية) عام 2002، كلها كانت فرصاً استغلتها كردستان العراق لإعلان إقليمها بعد احتلال العراق (سعدون، 2021، صفحة 5). وعليه، سيتضمن هذا المطلب الآتي:

المطلب الأول: الانعكاسات الأمنية للوجود التركيّ

يثير الوجود التركيّ في العراق خلافات مستمرة، بالرغم من كونها متمركزة في نحو 20 قاعدة ومقر عسكري موزع على محافظتي دهوك وأربيل باتفاق بين العراق وتركيا منذ عام 1995. وتقع أكبر القواعد التركيّة في منطقة كردستان العراق بمهبط الطائرات في شمال دهوك يسمى بـ(بامرني)، فضلاً عن عدد من القواعد العسكرية داخل الأراضي العراقية منها قواعد سيري العسكرية وكويكي وقمريي، وقاعدة زلكان قرب جبل مقلوب في بعشيقة، وأيضاً هناك مقرات للمخابرات التركيّة في العمادية، وباطوفة، وزاخو، ودهوك (صحيفة الشرق الأوسط، 2019).

وهذا الوجود ناتج عن تحديات تتعلق بأمنها القومي في العراق، منها: المنظمات المسلحة التي تهدد كحزب العمال الكردستاني (PKK) كونها تستخدم قواعد في إقليم كردستان لشن هجمات على تركيا، وأيضاً القضية الكردية لأن العراق يضم ثاني أكبر جالية كردية في العالم بعد تركيا، ويتركزون في شمال العراق (علي، بلا سنة، صفحة 4).

ففي عام 1992 كتب الرئيس التركيّ الأسبق رسالة إلى حزب العمال الكردستاني (عبد الله أوجلان)، طلب فيها تخفيف العمليات العسكرية ضد الجيش التركيّ لتمهيدها للمفاوضات، إلا أن المساعي فشلت في تحقيق نتائج ملموسة. ففي أعوام 1993 و1994 أطلقت حملات للسيطرة على منطقة حفتانين بالتعاون مع حزب الديمقراطي الكردستاني لمدة 45 يوماً، وهذا مهد إلى عقد اتفاقية أمنية بين العراق وتركيا عام 1994 يسمح بموجبها تنفيذ الضربات الجوية التركيّة ضد معاقل حزب العمال الكردستاني والتوغل البري لمسافة 25 كم على طول الشريط الحدودي والذي تم تمديده في عام 2007 (مركز الروابط، 2022).

وبعد قاعدة صلاح الدين (بيرمام)، قامت الدولة التركيّة وفي عام 1997 بنشر وحداتها العسكرية في كل من هولير، وزاخو، وسليمانية، ودهوك، وديانا، وباتوفا، وبامرني، وأميديا، وكانيماسي. وخلال الأعوام الماضية أنشأت الدولة التركيّة القواعد الموضحة في الجدول الآتي، فضلاً عن المقرات الاستخباراتية التركيّة على أراضي كردستان، وأكثرها في مدينة دهوك بحسب المصادر المحلية في مدينة العمادية باتوفا التابعة لقضاء زاخو (الحسن، 2019).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250257

ويتبين لنا بأن القواعد العسكرية التركيّة داخل إقليم كردستان والتي تمتد من حدود إيران إلى سوريا مشكلاً هلالاً لها غايات وأهداف استراتيجية، إذ تستهدف الدولة التركيّة من خلال هذه الخطوة مقاتلي حزب العمال الكردستاني (PKK) (الحسن، 2019). والجدول(1) يوضح القواعد العسكرية التركيّة في العراق وأهميتها وحجمها.

الجدول (1) المعسكرات التركيّة في العراق

ت	اسم القاعدة	تاريخ الإنشاء	الموقع	الحجم	المهام
1	قاعدة بامرني	1997	دهوك	أكبر القواعد العسكرية التركيّة في العراق، وتضم الطائرات وكتائب كالدبابات والدروع والمدفعية.	السيطرة على منطقتي حفتانين وميتنا.
2	قاعدة بعشيقة	1995	نينوى	ثاني أكبر قاعدة عسكرية تركية في العراق، وفيها 2000 جندي وضابط، وتم تعزيزها عام 2015 بالجنود والطائرات والمدفعية.	ـــــ
3	قاعدة باروخي (كاني ماسي)		دهوك	تأتي بالمرتبة الثالثة من حيث الحجم وتضم عما يزيد عن 600 ضابط وجندي.	احكام السيطرة على منطقة حفتانين.
4	قاعدة كربي (باطوفة)		دهوك	وتأتي بالمرتبة الرابعة، اذ تضم نحو 800 ضابط وجندي.	السيطرة على منطقة حفتانين واستخدامها لشن هجمات مختلفة
5	قاعدة سنكي		دهوك	ـــــ	مراقبة وتأمين المناطق المحيطة ومنع تسلل عناصر (PKK).
6	قاعدة بيكوفا		بيكوفا، دهوك	ـــــ	دعم العمليات العسكرية في المناطق الجبلية المحيطة.
7	قاعدة وادي زاخو		زاخو، دهوك	ـــــ	مراقبة وتأمين الحدود ومنع تسلل العناصر المسلحة.
8	قاعدة شيلادزي		شيلادزي، دهوك	ـــــ	السيطرة على منطقتي زاب زاغروس.
9	قاعدة شيرتي		شيرتي، دهوك	ـــــ	مراقبة وتأمين المناطق المحيطة، ومنع تسلل عناصر (PKK).
10	قاعدة كويكي		كويكي، دهوك	ـــــ	دعم العمليات العسكرية في المناطق الجبلية المحيطة
11	قاعدة بروازي		بروازي، دهوك	ـــــ	مراقبة وتأمين الحدود ومنع تسلل العناصر المسلحة
12	قاعدة كوخي سبي		كوخي سبي، دهوك	ـــــ	دعم العمليات العسكرية في المناطق الجبلية القريبة.
13	قاعدة دواتيا		دواتيا، دهوك	ـــــ	مراقبة وتأمين المناطق المحيطة ومنع تسلل عناصر (PKK).
14	قاعدة سرزيري		سرزيري، دهوك	ـــــ	دعم العمليات العسكرية في المناطق الجبلية القريبة
15	قاعدة زليكان		زليكان، نينوى	ـــــ	تدريب قواعد محلية ومراقبة تحركات (PKK) في المنطقة.

من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (عماد، 2024) — (العالم العربي، 2025) — (قناة المنار، 2022) — (طاهر، 2020).

أما المقرات التركيّة في العراق فقد توزعت على أربعة مقرات في كل من قضاء العمادية، ومدينة ماتيفا، ومدينة زاخو، وفي حي كاراباسي في مدينة دهوك (الطيار، 2022)، اما التأثيرات الإيجابية والسلبية لوجود القواعد والمقرات التركيّة فنجدها في الجدول (2).

جدول (2) التأثيرات الإيجابية والسلبية في التواجد التركيّ بالعراق

ت	الأثر الايجابي	ت	الأثر السلبي
1	الحد من تهديد عناصر (PKK) للأمن التركيّ ومصالحها الحيوية	1	انتهاك السيادة العراق
2	تحسين الأمن في بعض المناطق الشمالية من العراق	2	تأجيج النزاع مع حزب العمال الكردستاني (PKK)
3	التعاون الأمني مع بعض الفصائل المحلية	3	زيادة التوترات في إقليم كردستان
4	--------	4	مخاطر تهجير السكان
5	--------	5	استخدام العراق كساحة صراع إقليمي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (مجلة الأمان، 2024؛ إسماعيل، 2022؛ علام، 2024؛ إلياس، 2024، ص. 4).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250257

ومن جانب آخر، ترفض تركيا فكرة التعايش مع قيام دولة كردية في شمال العراق، لأنها تهدد مصالحها الحيوية والاقتصادية فضلاً عن تعقيد مشكلة الأكراد فيها – تركيا – وأيضاً تهدد وضع التركمان في العراق كونه مرتبط بالعامل الحيوي وهو نفط كركوك (علي، 2009، صفحة 67). إذ تصاعدت هجمات جيش الاحتلال التركيّ على أراضي إقليم كردستان، وقامت بشن هجمات جوية متكررة في عام 2017 على مناطق عدة في الإقليم، كما أنها ولأول مرة وبخلاف السنين الماضية قصفت جبل اسوس الذي يبعد عن حدود الدولة التركيّة قرابة 200 كم، ويقع على حدود إيران مستهدفة القرى، وقد أدت هذه الهجمات إلى فقدان عشرة مواطنين لحياتهم وألحقت الكثير من الأضرار بممتلكات المواطنين (الحسن، 2019).

وبحسب صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، أن هناك 20 قاعدة عسكرية تركية في العراق، مبينة أن بامرني هي الأكبر وتحتوي على مهبط للطائرات، وأشارت أيضاً أن: "الوجود العسكري التركيّ لدى العراق يثير خلافاً بين بغداد وأنقرة، إذ طالبت الحكومة العراقية مراراً تركيا بسحب قواتها، لا سيما المتمركزة في معسكر بعشيقة" (صحيفة البناء، 2025).

المطلب الثاني: مستقبل التواجد التركيّ

في عام 2012، بدأت الاستخبارات التركيّة محادثات مع زعيم الحزب (عبد الله أوجلان) في سجنه للتفاوض حول وقف إطلاق النار وحل النزاع سياسياً. وفي آذار/ مارس 2013، طلب زعيم الحزب العمال وقف إطلاق النار وإلقاء السلاح، كجزء من محادثات سلام تسعى إلى تسوية الصراع سلمياً بين الحزب والحكومة التركيّة (موسوعة الجزيرة نت، 2025).

وتجدد الصراع عقب تفجير انتحاري وقع في مدينة سروج التابعة لمحافظة شانلي أورفة التركيّة في 20 تموز/ يوليو 2015، الذي أسفر عن 32 قتيلاً و100 جريح، مما سبب في تصعيد الأحداث بشكل أسرع، حتى وجه زعيم حزب الحركة القومية التركيّ (دولت بهتشلي) نداءً إلى (عبد الله أوجلان) في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2024، طالباً منه إلقاء خطاب في البرلمان التركيّ، يدعو من خلاله حزب العمال الكردستاني إلى إلقاء السلاح وحل الحزب. وبعد هذه الدعوة، سمحت الحكومة التركيّة لوفد من حزب المساواة والديمقراطية للشعوب المحسوب على الأكراد في تركيا بزيارة (عبد الله أوجلان) في سجنه بجزيرة إمرالي، وناقش معه إمكانية إنهاء النزاع المسلح وفتح قنوات للحوار السياسي (موسوعة الجزيرة نت، 2025).

وفي 27 شباط/فبراير 2025، أصدر (عبد الله أوجلان) بياناً تاريخياً من سجنه، دعا فيه إلى بدء مرحلة جديدة من السلام مع الدولة التركيّة، وأكد على ضرورة إنهاء النزاع المسلح، مطالباً مقاتلي حزب العمال الكردستاني بإلقاء السلاح وحل الحزب. ولقيت تلك الدعوة ترحيباً من اللجنة التنفيذية لحزب العمال، التي أصدرت بياناً في الأول من آذار/مارس 2025، يفيد بالامتثال لدعوة (عبد الله أوجلان) بتحقيق السلام وإعلان وقف فوري لإطلاق النار، في خطوة تبعث الأمل في إنهاء صراع دامٍ استمر أكثر من أربعين عاماً (موسوعة الجزيرة نت، 2025).

ودعا العراق إلى إنهاء وجود القوات العسكرية التركيّة على أراضيه، مطالباً تركيا بوقف هجماتها على أعضاء حزب العمال الكردستاني في شمال العراق. وقد أشار المتحدث باسم الحكومة العراقية علي الدباغ إن: "مجلس الوزراء قرر رفض وجود أي قواعد أو قوات أجنبية على الأراضي العراقية ورفض دخول أي قوات عسكرية أجنبية إلى الأراضي العراقية"، وأكد أن العمل العسكري التركيّ ضد أعضاء حزب العمال الكردستاني على الأراضي العراقية يتعارض مع مبادئ علاقات حسن الجوار، وأكد أن عبورها إلى العراق انتهاك لسيادته وأمنه (Maroonian, n.d).

فلا يمكن القول بشكل قطعي أن العراق لديه سيطرة فعالة على الأنشطة، صحيح أن السلطات العراقية كانت تدرك بلا شك وجود مقاتلي حزب العمال الكردستاني (PKK) على الأراضي العراقية وفشلوا في اتخاذ الإجراءات المناسبة، يمكن القول إن العراق ارتكب خرقاً دولياً من خلال عدم التصرف بالعناية الواجبة لمنع أنشطة حزب العمال الكردستاني على أرضه (Ruys, 2008). فوقّع العراق مذكرة التعاون الأمني مع تركيا سميت بـ(مذكرة بشأن التعاون العسكري والأمني ومكافحة

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الإرهاب)، وتضمنت الالتزامات الأمنية، وتبادل الخبرات والاستشارة، فضلاً عن فتح معسكرات تدريبية مشتركة، وقد حددت الغايات الاستراتيجية منها وهي (إلياس، 2024، صفحة 3):

1. معالجة التوتر الأمني للبلدين.
2. السعي للحيلولة دون خرق سيادة البلدين من قبل الجماعات المحظورة والإرهابية.
3. الحفاظ على أمن الحدود، والتصدي للخروقات الأمنية للبلدين.
4. إنهاء الوجود التركيّ في الجزء الشمالي من البلد.

وعلى هامش هذه المذكرة، قال وزير الخارجية التركيّ (هاكان فيدان): "إن التنسيق الأمني في مجال مكافحة الإرهاب أصبح قوياً، وأعرب عن ارتياحه تجاه قرار الحكومة العراقية بحظر أنشطة أحزاب تابعة لحزب العمال الكردستاني" (إلياس، 2024، صفحة 4).

وبذلك تمكنت تركيا من تجاهل المطالب الغربية بالحوار مع الأكراد. حققت حملة الأرض المحروقة الوحشية في الجنوب الشرقي نجاحاً عسكرياً، تم إنجاز إزالة الغابات وحرق القرى باهتمام ضئيل من الصحافة، والحد الأدنى من النقاش العام. وعلى الرغم من أن حزب العمال الكردستاني لا يزال قوة لا يستهان بها، فقد عانى مؤخراً من صراعات داخلية ومحاصرة بسبب الانشقاقات. كان من الممكن أن يؤدي اعتقال (عبد الله أوجلان)، في نظر تركيا، إلى القضاء على المتمردين مرة واحدة وإلى الأبد، ولكن الآن تم تأجيل مصيره (McKiernan, 1999). كما توصل الطرفان العراقي والتركيّ إلى مذكرة تفاهم، إذ وقّع وزير خارجية العراق (فؤاد حسين) ونظيره التركيّ (هاكان فيدان) الأحرف الأولى من مذكرة تفاهم للتعاون العسكري والأمني ومكافحة الإرهاب في 15 أغسطس/آب عام 2024، وهو ما يعد استكمالاً للاتفاقيات الأمنية التي وقّعت في بغداد في 22 أبريل/نيسان من نفس العام، بعد زيارة أجراها الرئيس التركيّ (رجب طيب أردوغان) للعراق تضمّنت إبرام سلسلة اتفاقيات شملت إلى جانب الأمن مجالات الطاقة، والتجارة، والمياه، والنقل، والصحة، والتعليم، وتشكيل مجموعة التخطيط المشتركة برئاسة وزيري خارجية البلدين خلال وضع اتفاقية الإطار الاستراتيجي التي تم توقيعها أيضاً خلال زيارة الرئيس التركيّ (درويش، 2024).

ومما سبق، نجد أن الوجود العسكري التركيّ لا يتقاطع فحسب مع السيادة العراقية، بل ينذر بتحولات مستقبلية في طبيعة الدور الإقليمي التركيّ، لا سيما إذا ما قابلناه بالفراغ الأمني في بعض مناطق العراق والتراخي الحكومي في التعامل مع هذا التوسع العسكري (الوحيلي، 2025، صفحة 2).

الخاتمة

يعد التواجد العسكري التركيّ في العراق تحدياً حقيقياً للأمن الوطني العراقي، إذ يعكس تداخلاً إقليمياً معقداً بين المصالح الأمنية التركيّة والسيادة الوطنية العراقية. يتبين لنا من خلال التحليل أن هذا التواجد لا يقتصر على استهداف حزب العمال الكردستاني فحسب، بل يمتد ليشمل مصالح جيوسياسية أوسع، قد تؤثر على مستقبل العلاقات العراقية–التركيّة. وبذلك يبقى التحدي الأساسي أمام العراق هو تحقيق توازن بين الحفاظ على سيادته الوطنية وحماية مصالحه الأمنية، مع إيجاد حلول دبلوماسية وعسكرية تكفل عدم تحول أراضيه إلى ساحة للصراعات الإقليمية.

أولا: الاستنتاجات

1. تُسوغ تركيا تواجدها العسكري في العراق بمكافحة الإرهاب، إلا أن أهدافها تتجاوز ذلك لتشمل تعزيز نفوذها الإقليمي.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

2. يؤدي التواجد التركيّ إلى انتهاك السيادة العراقية، ويخلق توترات بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان.
3. يتسبب في تداعيات أمنية خطيرة، مثل زيادة العمليات العسكرية في المناطق الحدودية، وتهجير السكان، وتفاقم الخلافات السياسية الداخلية.
4. ضعف الاستجابة العراقية وعدم وجود موقف موحد بين بغداد وأربيل يُعقّد إمكانية إيجاد حلول فعالة لهذا الملف.

ثانيا: التوصيات

1. تعزيز الدبلوماسية العراقية: ينبغي للحكومة العراقية تكثيف جهودها الدبلوماسية مع تركيا لحل الأزمة بطرق سلمية، مثل عقد اتفاقيات أمنية تحترم السيادة العراقية.
2. تطوير قدرات الجيش العراقي: ينبغي تعزيز قدرات القوات العراقية، خاصة في المناطق الحدودية، لمنع التوغل الأجنبي.
3. تفعيل الاتفاقيات الدولية: يمكن للعراق اللجوء إلى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية للضغط على تركيا لسحب قواتها.
4. تحقيق توافق داخلي: يجب تعزيز الحوار بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان للوصول إلى موقف موحد تجاه التواجد التركيّ.
5. تشجيع الحلول السلمية: دعم جهود التفاوض بين تركيا وحزب العمال الكردستاني لتخفيف حدة الصراع وتقليل الذرائع التركيّة للتدخل العسكري.

المصادر والمراجع

1. إلياس، فراس. (2024). مذكرة التعاون الأمني بين العراق وتركيا: الواقع والتداعيات. ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، أيلول/ سبتمبر.
2. الحسن، سارة. (2019). لماذا أسست تركيا 20 قاعدة عسكرية ومركز لجمع المعلومات داخل إقليم كردستان. موقع الجيوستراتيجي. تم الاسترداد من: https://www.geo-strategic.com/2019/01/20.html?m=1
3. الخاقاني، محمد. (2020). التدخل العسكري التركيّ في شمال العراق. مركز البيان للدراسات والتخطيط. تم الاسترداد من: https://www.bayancenter.org/2020/06/6160/
4. الطيار، سلام. (2022). ما هو حجم التواجد العسكري التركيّ في العراق. وكالة أنباء براثا. تم الاسترداد من: https://burathanews.com/arabic/reports/409370
5. النعيمي، أحمد نوري. (2010). العلاقات العراقية-التركيّة: الواقع والمستقبل (ط1). دار زهران.
6. الوحيلي، حنين محمد. (2025). القواعد التركيّة في العراق: أبعاد المشروع العثماني المعاصر وحجم التمدد العسكري. تحليلات وآراء، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 30 تموز/ يوليو.
7. باركي، هنري ج. (2005). تركيا والعراق: أخطار وإمكانات الجوار. تقرير خاص، رقم 141، معهد السلام الأمريكي، واشنطن.
8. سعدون، واثق. (2021). تركيا والعراق وفرص التعاون الضائعة. تقدير موقف، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
9. صحيفة البناء. (2025). قواعد التركيّة في العراق. تم الاسترداد من https://www.al-binaa.com/archives/article/206157
10. صحيفة الشرق الأوسط. (2019). 20 قاعدة عسكرية في كردستان العراق في إطار اتفاق بين أنقرة وأربيل يعود إلى عام 1995. تم الاسترداد من:

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://aawsat.com/home/article/1564681/20%D9%82%D8%A7%D8%B9%D8%25
11. علي، أحمد حسن. (بلا سنة). العراق تركيا وتحديات الأمن القومي. مركز البيدر للدراسات والتخطيط، بغداد.
12. علي، عبد الكريم. (2009). تركيا والحرب على العراق (ط1). دار الشجر.
13. مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية. (2022). القواعد العسكرية التركيّة شمالي العراق: ضرورة دولية أم اعتبارات توسعية. تم الاسترداد من: https://rawabetcenter.com/archives/149066
14. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. (2018). مسارات التدخل العسكري التركيّ في العراق. تقديرات المستقبل. تم الاسترداد من: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/4002
15. موسوعة الجزيرة نت. (2025). حزب العمال الكردستاني: رحلة السلاح والسلام. تم الاسترداد من: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/2/12/%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84
16. درويش، شورش. (2024). الاتفاقيات الأمنية بين بغداد وأنقرة: تركيا تكتب والعراق يوقع. المركز الكردي للدراسات. تم الاسترداد من: https://nlka.net/archives/12256
17. Cagaptay, S., Uysal, S., et al. (2024). The Iraq-Turkey reset. Policy Analysis, The Washington Institute for Near East Policy, 29 May. Retrieved from: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/iraq-turkey-reset
18. Maroonian, A. (n.d.). Turkey/Iraq: Turkish military operations in northern Iraq. International Committee of the Red Cross. Retrieved from: https://casebook.icrc.org/case-study/turkeyiraq-turkish-military-operations-northern-iraq
19. McKiernan, K. (1999). Turkey's war on the Kurd. Sage Journals, 55(2), March. Retrieved from: https://journals.sagepub.com/doi/full/10.2968/055002008
20. Ruys, T. (2008). A legal analysis of Turkey's military operations against the PKK in northern Iraq. Melbourne Journal of International Law. Retrieved from: https://classic.austlii.edu.au/au/journals/MelbJIL/2008/12.html

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0